المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية

الدعوة لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب خلال حرب تحرير الموصل

يؤكد **المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية** على أهمية الدور الوطني والإنساني الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني العراقية والدولية لتعرية مختلف اشكال انتهاكات الدستور والقانون والنظام والعدالة وعدم احترام حقوق الانسان. لقد نجحت **منظمة انهاء الإفلات من العقاب العراقية**، بشن حملة وطنية لتسليط الضوء على الانتهاكات والجرائم التي ارتكبها المقدم عمر نزار المنسوب الى فرقة الرد السريع، بحق العراقيين المدنيين العزل والتي أدت الى اعلان وزارة الداخلية العراقية عن وضعه قيد الاحتجاز، وتشكيل لجنة قانونية في وزارة الداخلية للتحقيق معه في جميع الاتهامات المنسوبة اليه، وفي حال ثبوت تقصيره في اداء الواجب وعدم الالتزام به فإنه سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

جرائم تعذيب واغتصاب

لقد نشرت صحيفة دير شبيغل الألمانية، تقريراً موثقاً في ٢٥ مايس ٢٠١٧م، تحت عنوان: **"محررو الموصل وحوش لا أبطال"**، تناول كشف الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في العراق، ووثقت جرائم القتل والتعذيب بالصور والأسماء، للمصور الصحفي الكردي علي أركادي الذي رافق فرقة الطوارئ التابعة لوزارة الداخلية العراقية خلال مشاركتها في حملة استعادة مدينة الموصل. ويشرح أركادي في مقدمة تقريره: **إن مهمته تحولت إلى كابوس بعد ما شاهده بعينيه من انتهاكات مروعة ارتكبتها فرقة الطوارئ بحق المدنيين في المناطق التي دخلتها، وإدراكه أن جنود النخبة العراقيين مهتمون باغتصاب النساء والرجال المشتبه فيهم ونهب منازلهم أكثر من قتال تنظيم الدولة الإسلامية.** ووثق التقرير بالصور والفيديوهات جرائم تعذيب واغتصاب وقتل متعمد للمدنيين اقترفها جنود وضباط فرقة الطوارئ بأحياء وضواحي الموصل.

وقدمت دير شبيغل، أدلة دامغة على حملة تشريد وقتل نفذتها المليشيات الشيعية، من خلال مستندات موثقة تؤكد شخصيات الجناة، وتقدم توصيفا يتناقض مع التقارير الإعلامية الرائجة التي صورت أفراد القوات الخاصة المشاركين في حملة الموصل كمحررين. ويشير التقرير: لمرافقة أركادي في مهمته الصحفية لاثنين من فرقة الطوارئ التابعة لوزارة الداخلية المشاركان في حملة استرداد الموصل، هما السني عمر نزار والشيعي حيدر علي، اللذين سبق لهما المشاركة في عملية استعادة مدينة الفالوجة، وروى له الاثنان حينذاك كيف مارسا القتل المتعمد للمدنيين.

جرائم حرب ضد الإنسانية

قامت فرقة الطوارئ بتنفيذ مداهمات وهجمات ليلية نفذتها في الموصل، حيث تم تصوير شابين اعتقلهما جنود عمر نزار للاشتباه في انتمائهما لتنظيم الدولة، وبعد ثلاثة أيام، اعترفا تحت التعذيب بانتمائهما للتنظيم، ثم

أعدما بالرصاص، كما قام ضباط فرقة الطوارئ بشن عمليات واسعة للتعذيب والاغتصاب والقتل **"لمجرد اشتباه بسيط وحتى من دون اشتباه"**، حيث أعدم رعد هندية حارس مسجد قرية كابر للاشتباه بانتمائه للتنظيم، ويعترف مسؤول الاستخبارات بالفرقة النقيب ثامر الدوري بتعرض الحارس هندية للتعذّيب لأكثر من أسبوع قبل اعدامه مع شباب آخرين تعرضوا للتعذيب الوحشي والقتل.

وأشار التقرير الى قيام ضابط الصف الشيعي حيدر علي باغتصاب زوجة فتحي أحمد صالح، المشتبه بانتمائه الى تنظيم الدولة، وقيام جنود آخرين بسرقة مقتنيات منزلية، إضافة لاعتقال واغتصاب شاب معتقل في غرفة النقيب نزار، وأشار المصور الصحفي إلى **قناعة الجنود الذين رافقهم بأن التعذيب والقتل والاغتصاب ونهب المنازل مباح لهم، ويتم بمعرفة قادتهم وحلفائهم الأميركيين.** ويخلص التقرير إلى **أن الاستراتيجية الوحيدة لقوات النخبة العراقية هي إثارة فزع ورعب كل السنة بالبلاد لدفعهم لمغادرة مناطقهم وتغيير الطبيعة الديمغرافية لشمال العراق.**

إضافة لما تقدم، اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تقرير نشر في ٢ شباط ٢٠١٧م، الجيش العراقي ومليشيا الحشد الشعبي باحتجاز فارين من مدينة الموصل وارتكاب انتهاكات بحقهم، شملت الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي في مراكز وسجون سرية للتحقيق معهم، بينهم صبية، وإن مصير هؤلاء الأشخاص لا يزال مجهولا، وتشير منظمة هيومن رايتس ووتش، الى **ظاهرة الاختفاء القسري والاعتقالات العشوائية، حيث تضم السجون السرية، غير الخاضعة لوزارة العدل اكثر من ١٢ ألف محتجز من الشباب مجهولي المصير.**

انتهاكات حقوق الانسان

اتهمت منظمة العفو الدولية العفو الدولية Amnesty الحكومة العراقية بغض الطرف عما سمته نمطا ممنهجا لانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ترتكبها مليشيات الحشد الشعبي باستخدام سلاح الجيش، حيث شنت المليشيات هجمات انتقامية استهدفت بصورة رئيسية آلاف الرجال والصبيان من العرب السنة. وتضخم دور مليشيات الحشد الشعبي، وبات لها ما يعرف بمقار استخبارات وسط بغداد، وتتحكم قياداتها بالمشهد العسكري والسياسي ضاربة بعرض الحائط أي دور للحكومة والبرلمان وغيرهما من المؤسسات الرسمية.

كما اتهمت منظمة العفو الدولية Amnesty التحالف الدولي بارتكاب **"انتهاك صارخ للقانون الدولي"** في مدنية الموصل العراقية لعدم اتخاذه الاحتياطات الكافية لحماية المدنيين، مشيرة إلى مقتل مئات المدنيين في الموصل بعدما أمرتهم السلطات العراقية بالتزام منازلهم رغم الغارات الجوية للتحالف. وأوضحت دوناتيلا روفيرا كبيرة مستشاري الاستجابة للأزمات في منظمة العفو الدولية: **أن "عدد القتلى المدنيين الكبير يشير إلى أن قوات التحالف التي تقود الهجوم في الموصل فشلت في اتخاذ الاحتياطات الكافية لمنع وفيات المدنيين، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي."** وتشير الأدلة الملموسة التي جمعت في شرق الموصل، إلى قيام غارات التحالف الدولي، بتدمير المنازل وبداخلها عائلات بأكملها، بعدما طلبت منهم السلطات العراقية

البقاء في منازلهم رغم استمرار الغارات الجوية، مما تسبب بمقتل أكثر من ثلاثة آلاف مدني، طبقا لبيان الدفاع المدني بالموصل في ١٩ شباط ٢٠١٧م.

ولمواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، نؤكد على ضرورة بناء مؤسسات الدولة المدنية، ومحاربة طبقة الفساد المالي والسياسي، وهذا يتوقف على عاملين وهما: تبني الاستراتيجية الشاملة لتحقيق الأمن الوطني والالتزام بالدستور والقانون، الثاني جدية الأحزاب والكتل السياسية في التعامل بشكل إيجابي مع الاستراتيجية الوطنية لضمان الاستقرار والأمن والتنمية في إطار السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي للعراق. مع أهمية العمل لترسيخ قواعد العدالة والانصاف لضحايا الحروب والعنف والتعذيب في السجون السرية، حيث الاحتجاز القسري للشباب وعودة النازحين الى مدنهم وضمان حق المهجرين من جرف الصخر وغيرها وتحريم ثقافة الكراهية والتمييز الديني والمذهبي والعرقي ونشر روح التسامح والشراكة، واحالة جميع من ارتكب جرائم حرب من اعتقالات عشوائية وتعذيب واغتصاب واعدام، خارج سلطة القضاء، الى القضاء لكي يأخذ جزائه العادل.